الدرس رقم (06):

ظاهرة الهجرة الغير شرعية

مقدمة:

تشهد العديد من الدول في السنوات الاخيرة ومن بينها الجزائر تنامي غير مسبوق لظاهرة الهجرة الغير الشرعية الإفريقية الوافدة من جنوب افريقية من جهة والهجرة من البلد الأصلي بالطرق الغير شرعية خاصة عن طريق البحر، ويشير مؤشر أسباب الهجرة إلى الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا اعتبرت الهجرة الغير الشرعية من القضايا العابرة للحدود التي أخذت منحا تصاعديا تنافس أهميتها القضايا العسكرية والاستراتيجية، خاصة في ظل المتغيرات التي مست البيئة الإقليمية الداخلية والمجاورة وعلى رأسها ظاهرة الحراك العربي في الجزائر تونس وليبيا، والنزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي وفشل حل النزاعات والتي كان لها الأثر الفعال في تفاقم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية خاصة الإفريقية منها باجتاه أوروبا واتجاه دول شمال افريقيا كالجزائر التي تحولت حسب موقعها الاستراتيجي في ظل الظروف الراهنة الى منطقة عبور ومقصد لاستقرار للمهاجرين الافارقة خاصة من نيجر ومالي، وما لذلك من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة على هذه الدول، خاصة في ظل تشابكها مع شبكات اجرامية منظمة، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية :كيف يمكن تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية داخل الجزائر والجزائرية خاصة في اروبا في ظل استفحالها في الآونة الأخيرة؟

1-تعريف الهجرة غير الشرعية:

يشتق مصطلح الهجرة **لغويا** من الفعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، ونقول هجر المكان أي تركه، أما **اصطلاحا** فتشير الهجرة إلى حركة الانتقال التي يقوم بها الإنسان من مكان لآخر من أجل البحث عن حال أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

ويرى الأستاذ " **تريبالا** " بأن للهجرة تعريفين عام وخاص، إذ يعين التعريف العام: 'الحركة والفعل الذي يقوم به الأشخاص في الانتقال الى الدولة الغيري أصلية'، أما التعريف الخاص فيعني: "دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم "، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى هجرة شرعية وغير شرعية.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة الغير الشرعية فلا نجد اتفاقا حول تعريف محدد وموحد للمصطلح فكل فاعل أو مفكر يعرفها من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة، حيث تختلف وتتعدد تعاريفها بالنظر لتعقد وتشابك مظاهرها.

فالهجرة الغير الشرعية هي مصطلح مركب من لفظني: " الهجرة "، ولفظ " غير الشرعية "، الذي يدل على مخالفة القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوجها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال تسعينيات القرن الماضي، ويرادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها: " الهجرة السرية، والهجرة غير النظامية " ويمكن تعريفها بأنها: " هجرة تتم بشكل غير قانوي دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة متنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات» ، وقد عرف المكتب الدولي للعمل **BIT** المهاجر الغير الشرعي بأنه: " كل شخص يدخل أو يقيم خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة "، ويستخدم في الجزائر مصطلح مرادف للهجرة السرية وهو " الحرقة " ويقصد به قطع كافة الروابط التي تشد الفرد لبلده، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.
ويعرف الاتحاد الأوروبي الهجرة غير الشرعية على أنها: " الدخول والبقاء غير الشرعي في بلدان الدول الأعضاء "، كما تعرفها المفوضية الأوروبية بأنها: " ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غري شرعية ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات اجرامية منظمة ".

من هنا يتضح أن تعدد مدلولات الهجرة غري الشرعية بني هجرة سرية وهجرة غير نظامية أو غري قانونية في مجملها تدل على انتقال فرد أو مجاعة من مكان الى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أي هي التسلل عرب الحدود البرية والبحرية

والإقامة بدولة أخرى بطريقة غيي مشروعة، ومن خلال كل هذه التعاريف للهجرة غير الشرعية يتضح أنها ظاهرة عالمية تهدد أمن منطقة بعينها، خاصة في ظل لجوء المهاجرين الغير الشرعيين إلى أساليب غير قانونية للحصول على الإقامة أو العبور إلى مناطق أخرى كالتعاقد مع شبكات التهريب، وفي هذه الحالة تصبح الهجرة غير الشرعية تهديدا لأمن دول العبور.

2-الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد:

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذرية في مسار الدراسات الأمنية والاستراتيجية، شهد خلالها مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية تطورا مفاهيميا ونظريا، لتبرز ظاهرة الهجرة كإحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة.

إن التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة فوضى معممة، ترتب عنها حصول قناعة مفادها أن التهديدات الأمنية الجديدة الراهنة أصبحت أكثر انتشارا، و من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي رافقت العولمة هي **التهديدات العابرة للحدود كالهجرة غري الشرعية واللجوء Migrations refugiés et clandestines** التي أصبحت من أهم القضايا التي تثير مخاوف الدول سواء كانت مراكز عبور، وهذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمننه الظاهرة وجعلها رهانا أمنيا قد يرتبط بالأبعاد الأخرى غير العسكرية كالإرهاب .

3-تسيس قضايا الهجرة :

درست هذه المدرسة طريقة تسيس الأمن والهجرة Politiazing Security ليس عن طريق أفعال الكلام وعامة الجمهور Common Public ، وإثما نادت إلى التركيز على الممارسات الغير اللغوية وعلى فئة الجمهور الواعي Public Attentive كمنظمات مدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين للبحث عن حلول تراعي مصالح المهاجرين، والتي لها دور إيجابي من خلال حشد رأي المهاجرين وجعلهم أكثر وعيا بقضايا الهجرة الدولية.

4-أمننة الهجرة :

حاول **باري بوزان " ' Buzan Barry** أن يدرس قضية الهجرة من زاوية سوسيو . سياسية، وبحث في الكيفية التي تصبح من خلالها قضايا اجتماعية مشاكلا أمنية عن طريق الأمنة Securitizationحيث يصبح المجتمع هو الوحدة المرجعية لأمن، والهوية)التي تحدد الحدود الفاصلة بين الأنا والآخر(هي القيمة المهددة، ويمكن إعطاء مثال عن أمننه الهجرة في أوروبا، حيث أنه في السابق كان ينظر للمهاجرين كعمال مقيمين ونسيج طبيعي في المجتمع، لكن

مع تزايد المشكلات المرتبطة بهم عملت النخب الأوروبية عن طريق قوة الخطاب على جعل قضية الهجرة كتهديد أمني يجب مواجهته.

5-القوننة وتجريم الهجرة :

ظهرت مع بداية تسعينيات القرن العشرين مع صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات الشرطة Policing، وتعاجل مفهوم الأمن كتقنية حكومية Government of Technique أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والمراقبة عن مسافة...، وكذلك ظهور المراقبة الإلكترونية للحد من تدفقات الهجرة، فمن خلال هذه المقاربات النظرية يتضح أن الهجرة غير الشرعية تهديد أمني يتطلب حلولا عالمية تتجاوز قدرات الدول منفردة.

6-أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي:

في ظل الظروف الراهنة تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أو عبر المنطقة المغاربية، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها بوابة لعبور الأفارقة إما للاستقرار بها، أو في محاولتهم للوصول إلى أوروبا عبرها، وقد زادت حدتها بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية وحتى البيئية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي كأهم مصادر للهجرة عبر المنطقة نحو أوروبا خاصة بعد الأزمات التي خلفها الحراك العربي، ومن هنا يجب الإحاطة بأهم أسباب الظاهرة كون المنطقة محطة عبور واستقبال للمهاجرين غير الشرعيين الافارقة.

أ/ الأسباب السياسية والأمنية :

تعتبر التحديات السياسية والأوضاع الأمنية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي من أهم أساب تزايد عدد المهاجرين الافارقة بالمنطقة المغاربية، إذ تشير الإحصائيات أنه وبسبب النزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين المتسللين عرب الحدود الجزائرية، فمثال أوقفت مصالح الأمن الجزائرية عام 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 13 دولة إفريقية، ويقدر الهلال الأحمر الجزائري عدد المهاجرين غري الشرعيين في مدينة ورقلة وغرداية بـ 5000 إلى 6000 من مواطني الساحل الإفريقي أغلبهم من مالي والنيجر.

ب-الأسباب الاجتماعية والديمغرافية :

تعاني دول الساحل الإفريقي من العديد من المشاكل الاجتماعية، حيث أن التنوع الاثيني والديني واللغوي أدى إلى نشوب صراعات تاريخية متواصلة لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة، هذا إلى جانب الصراعات حول الموارد خاصة المياه للحصول على فرص للحياة، هذا إلى جانب التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، ونقص مرافق الصحة والتعليم، مما أدى إلى انتشار الفقر والأمية والبطالة المتزايدة، هذا ما جعل الكثرين من السكان يهربون من هذه الأوضاع للبحث عن فرص أفضل للحياة وذلك عن طريق الهجرة الغير الشرعية.

ح-الاسباب الاقتصادية :

تعتبر التحديات الاقتصادية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي من أهم أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى دول المنطقة المغاربية أو عبرها نحو أوروبا، فنجد أن الإحصائيات تشير مثال إلى أن أربع دول من الساحل الإفريقي (النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا) تقع في قائمة أفقر 15 دولة في العالم وهي أسباب دافعة للهجرة غري الشرعية نحو أوروبا عبر بلدان المنطقة المغاربية.

د-الأسباب البيئية :

متمثلة في الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية ويمكن ملاحظتها كأهم أسباب تنامي الظاهرة في دول الساحل الإفريقي نحو دول المنطقة المغاربية، إذ جند مثال كل من إثيوبيا والصومال وتشاد والسينغال من الدول التي تقع في نطاق حزام الجفاف ما يلحق أضرارا بالقطاع الزراعي، وهي إحدى الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية الإفريقية نحو الدول المغاربية وصولا إلى أوروبا.

بالنظر إلى ما تقدم من أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية، نجد أن الكثرين ممن تعذر عليه الوصول إلى أوروبا انتهى به الأمر إلى الاستقرار في دول المنطقة المغاربية، حيث تعد الجزائر أحد أكثر دول المنطقة المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غري الشرعية، وهي من المشكلات التي عانت منها على مر سنين خاصة في رواقها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر وليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع في الدولتين من الناحية الاقتصادية والأمنية وكذا البيئية. كما كشف تقرير رسمي أن مصالح الأمن الجزائرية أوقفت أكثر من 300 مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة بتهمة الإقامة الغير المشروعة، وتم طرد أكثر من5000 شخص نحو دولهم

الإفريقية خلال سنة 2011 م، وفي تقرير للمديرية العامة لأمن الوطني كشف أن مصالح الشرطة أوقفت370 شخصا ينتمون إلى جنسيات أجنبية مختلفة كانوا قد وصلوا البلاد بطريقة غير قانونية، أو انتهت مدة إقامتهم، وفي هذا الإطار تقدم المفوضية العليا للاجئين أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية يقدر بـ 21500 شخص، وأن 41 % من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 41 % آخرون أنهم مجرد عابرين نحو أوروبا ، أما 11 %المتبقية فلا يملكون الوسائل للعودة لبلدانهم.

وحسب تقرير الهجرة في العامل لعام 2020 م، فقد وصل سنة 2018 م حوالي 117000 مهاجر إلى أوروبا عرب البحر، مرو ا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط أي من ليبيا متوجهين أساسا إلى إيطاليا، لكن معظم الوافدين غير النظاميين.

7-سبل مكافحة الهجرة الغير شرعية:

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غبر الشرعية وما أفرزته من تداعيات ونتيجة الضغوطات التي تشهدها الدول المغاربية فقد تبنت هذه الأخيرة المعالجة القانونية من خلال سن تشريعات قانونية تعاجل الهجرة الغير الشرعية، ليس فقط لمواطنيها وإنما تمتد لتشمل مهاجرين غير شرعيين قادمني من مناطق أخرى أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء والذين استقروا بها هذا إلى جانب المعالجة الأمنية التي يغيب فيها التنسيق بين هذه الدول، حيث تتبنى كل دولة منها إجراءات داخلية لمكافحة الظاهرة، إلا أن الدول المغاربية ترى في التنمية كمبدأ ومتغير أساسي في معادلة الهجرة، فالمقاربة الجزائرية تنطلق من مقاربة شاملة بالتركيز على المعاملة الإنسانية للمهاجرين والتركيز على الأسباب الأولية المؤدية لهذه الظاهرة والتي تتمثل في التنمية وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويمكن تناول الإجراءات المتبعة من جانب الجزائر، حيث قامت الجزائر والتي تعد أكثر دول المنطقة تضررا من هذه الظاهرة بتنسيق الجهود مع دول جنوب أوروبا لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالانضمام إلى اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال معسكرات الاحتجاز التي أنشئت في الدول المغاربية، وكذا دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غري الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، أو عن طريق الدعم المالي للحكومات المغاربية لتشديد الحراسة على حدودها وتعقب المهربين ، كما أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا فيما خيص ترحيل المهاجرين غري الشرعيين وتدعيم القدرات الجزائرية

في مجال التحكم في الهجرات، أما على مستوى الاتحاد الإفريقي فقد تم وضع خطة عمل للتعاون في مجال الهجرة الغير الشرعية ومس هذا البرنامج " مواطنو إفريقيا .

أما على المستوى الوطني فقد اتخذت الجزائر لمحاربة الهجرة غري الشرعية الإجراءات التشريعية أو القانونية والإجراءات الأمنية، وكذا إجراءات اقتصادية.

خاتمة :

من خلال ما تقدم يتضح أن الهجرة غري الشرعية تعد ظاهرة ذات أبعاد عالمية، كما تعد تهديدا أمنيا، نظرا لما تسببه من آثار ومخاطر، وعليه فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الظاهرة فلا تزال هذه الأخيرة في تفاقم، مما يدل على عدم كفاية المعاجلة القانونية وكذا المعالجة الأمنية، مما يستدعي البحث في الأسباب الحقيقية لها، وهذا ما يستلزم النظر إلى الظاهرة كونها أزمة اجتماعية ولابد من التركيز على أسبابها، وهنا تبرز الحلول التنموية من خلال وضع برامج تنموية حقيقية وفعالة، خاصة من خلال التركيز على مسألة التنمية المحلية في الدول المصدرة لها، وضرورة التعاون والتنسيق في ذلك خاصة بني الدول المغاربية ذاتها في مواجهة الظاهرة.

المراجع:

خيرة ويفي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية الافريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الاقليمية الراهنة: دراسة في الاسباب، التداعيات وسبل المكافحة**، مجلة المعيار، مجلد:52 عدد:25 ، 2021.

محمدغريب، **التحديات الأمنية للهجرة غري الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8 .

رقية سليمان عواشرية، **نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غري المشروعة (الجزائر نموذجا)**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33 ،العدد 12 .

ياسين خذايرية، **نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع.

رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

نور الدين دخان، عيدون احلام، م**سار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصراعات التعاونية الإقليمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 24 .

. عبد القادر خليفة، **مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية:** من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة . الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد 09 .

سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية**، الاردن،2023.

إدريس عطية، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية اتجاه مسألة الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الاستراتيجية**، المجلد2، العدد2.